في ذلك النصب على حده في زيدا ضربته ويقال هل رايته زيد فتقول لا
ولكن عبد الله لقيته او وعمرا لقيته قاله المصنف في الحواشي والمسالة الخامسة
ذكرها بقوله او كان رفعه بوهم ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله
نحو قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمال خلقنا ان يكون
خبر انه فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خلا كانت
او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقنا صفة لشئ
وبقدر خبر لكل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون
بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة
له لا تكون مقدرة فيوهم ان شرا مخلوق الغير تعالى وهو مذهب المعتزلة
وانما لم يتوهم ذلك مع النصب لكل على انه صفة مفعول بفعل محذوف
يفسره خلقناه ويمنع جعله صفة لكل شئ لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما
لا يعمل لا يفسر عاملا كما اشرنا الى ذلك اول الباب ولكون الصفة لا تعمل في الموصوف
وجب الرفع لكل ان كان الفعل المشتغل بالضمير صفة لكل شئ نحو وكل شئ فعلوه في
الزبر ولا يصح نصب كل وسيأتي الكلام على الاية هذه في الشرح او كان الفعل
صلة الموصول نحو زيدا الذي ضربته او كان الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم
تراه تفرح فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره
ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما
الاول فلانه صلة والصلة لا يعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فانه
مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تمام ما قبله والمضاف اليه لا يعمل
فيما قبل المضاف وسيأتي ما لا يفسر عاملا كما تقرر فاعلم وما وقع من الظاهر
على مسألة المسألة الثانية شرع يتكلم على مسألة المسألة الثالثة فقال
ويجب ايضا النصب اذا وقع الاسم السابق بعد ما المشتغل عنه بعد ما يختص
بالفعل كما اذا وقع اي الاسم السابق بعد اداة شرط كما نحو قولك ان بكر

الهمزة

الهمزة وسكون النون زيدا لقيته فاكرمه ومتى عرا تلقه فاحسن اليه او وقع بعد
اداة تحضيض بحا مهملة وضادين معجمتين بينهما ثناة تحت كما في نحو قولك
هلا عمرا اهنته وهلا زيدا اكرمته او وقع بعد اداة استفهام غير الهمزة نحو هل
زيدا حدثته فيجب نصب زيد في هذه الامثلة بفعل محذوف يفسره المذكور
وهو حدثته ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز عند تقدير
الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد لاقيته الا في الشعر اجاز البصريون بلها
الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر وهذا مذهب الكسائي والاول
مذهب سيبويه فيجب عنده في النثر تقديم الفعل على الاسم وتبعه المصنف
والشارح ولذا قالا وانما وجب اي نصب الاسم السابق لوجوب الضمير راجع للوقوع
المعلوم من قوله اذا او قعا اي لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات لاختصاصها
بالافعال فلا تدخل الا عليها ظاهرة او مقدرة فلو جاز الرفع اي رفع الاسم السابق
لخرجت اي الادوات المذكورة عن اختصاصها بالافعال وما تقدم من صدر الكتاب
ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يركب
في حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا ركبت في حيزها فعل تسلطت عند ذلك
بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه ولم يرتض باقتران الاسم
بينهما وصرح في الاوضح بان ادوات الاستفهام اي غير الهمزة ادوات الشرط
لا يقع الاشتغال بعدها اي عند سيبويه الا في الشعر اي لا يقع الاشتغال
بعدها في النثر الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا اي سواء كان الفعل ماضيا
او مضارعا او كانت اداة الشرط ان والفعل ماض لفظا او معنى ينتفع الاشتغال
بعدها في نثر الكلام نحو تقول في اذا مع الفعل الماضي اذا زيدا لقيته فاكرمه
ومع المضارع اذا زيد تلقاه فاكرمه وتقول في اذا الفعل ماض لفظا ان
زيدا لقيته فاكرمه وفيها وان ماض معنى فقط ان زيدا ترا تلقه فانتظره
ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا